حول الاشتمال المالي في الأردن

بإيجاز

آب ٢٠١٧

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

تعتبر هذه الدراسة ملكية لمنتدى الإستراتيجيات الأردني. للإستفسار يرجى الإتصال بالمنتدى على البريد الإلكتروني (info@jsf.org) أو هاتف 6476 566 (6) 962+.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 4

المقدمة 6

الاشتمال المالي في الأردن 8

1. الواقع الحالي 8
2. العوامل المؤثرة على الاشتمال المالي 9
3. أبعاد الاشتمال المالي 10

ملخص النتائج والتوصيات 12

المراجع 14

الملحق أ 15

الملحق ب 17

الملخص التنفيذي

على المستوى الأساسي،

"يعني الاشتمال المالي بأن الأفراد الراشدين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام مجموعة مناسبة منها بفعالية.. ويبدأ الاشتمال المالي بحيازة حساب إيداع أو حساب معاملات في البنك أو في أي مؤسسة مالية أخرى." (Demirguc-Kunt et al., 2017)

تظهر الأدلة الدولية أن إمكانية الحصول على الخدمات المالية يعزز الرفاه المعيشي للأسر، ويقلل من التفاوت في الدخل، ويشجع أنشطة المشاريع الصغيرة والريادية، كما ويزيد من النمو الاقتصادي الحقيقي. ولهذه الأسباب، أولى البنك الدولي، على سبيل المثال، اهتماماً خاصاً لقضية الخدمات المالية فأنشأ "مؤشر الاشتمال المالي العالمي" (Findex Global) لأكثر من 140 دولة. وإحدى الدلالات الرئيسية لهذا المؤشر هي نسبة الأشخاص (بعمر 15 سنة فأكثر) الذين يملكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية (مثل البنك أو اتحاد الائتمان أو مكتب البريد أو مؤسسة التمويل الميكروي).

ويقدر البنك الدولي بأن حوالي ملياري شخص (بعمر 15 سنة فأكثر) في العالم لا يستطيعوا الوصول لأنواع الخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية المنظمة، وبين عامي 2011 و 2014 ازداد عدد الأشخاص المشمولين ماليا بحوالي 700 مليون شخص مما رفع نسبة الاشتمال في العالم من 51% إلى 62% (Demirguc-Kunt et al., 2017).

إن الاشتمال المالي يتفاوت حول العالم بشكل كبير. حيث كان عدد الحسابات في الدول ذات الدخل المرتفع كبيرة جداً. بينما تراوحت نسبة حيازة الحسابات في أجزاء أخرى من العالم بين 14% في دول الشرق الأوسط إلى 69% في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ.

وإنه لمن المؤسف ملاحظة أن الاشتمال المالي في الأردن منخفض نسبياً، حيث بلغت حيازة الحسابات بين الأشخاص (بعمر 15 سنة فأكثر) 24.6%، وكانت النسبة للإناث مخيبة للآمال بشكل كبير حيث بلغت 15.5%.

بناءً على بيانات FINDEX (استبيان لـ 1000 شخص أردني)، جاءت نتائج تحليلات المنتدى كما يلي:

1. الأفراد الأكثر تعليماً لهم قابلية أكبر لحيازة حساب بنكي.
2. للإناث قابلية أقل لحيازة حساب رسمي.
3. كلما زاد الدخل زاد الاشتمال المالي.

بالإضافة إلى أهمية دراسة العوامل المؤثرة في زيادة الاشتمال المالي للأفراد في الأردن، ارتأى المنتدى دراسة أثر حجم التسهيلات الائتمانية للأفراد على أداء المصارف الأردنية، حيث أن الأدلة المتوفرة تشير إلى أن الحصول الشامل على الخدمات المالية له تأثير إيجابي على حجم الائتمان المصرفي للأفراد، ولدى دراسة تأثير هذا النوع من الائتمان المصرفي على أداء المصارف الأردنية، ظهرت نتائج مشجعة ومهمة:

تؤثر الخدمات المصرفية للأفراد على أداء المصارف بشكل إيجابي (العائد على الأصول)، فمع أن البنوك تتحمل تكاليف إدارية أعلى عندما تتعامل مع الأفراد، إلا أن المصارف التي تقرض الأفراد بشكل أكبر تميل إلى توسعة صافي هامش الفائدة ((إيراد الفوائد – مصروفات الفوائد) / إجمالي الأصول)).

كما تشير النتائج الى ضرورة العمل من قبل البنوك وصانعي القرار على زيادة الاشتمال المالي، لما لذلك من تأثير إيجابي مباشر على مصلحة الاقتصاد الوطني والمواطن والبنوك نفسها على حد سواء.

ولتعزيز الاشتمال المالي يجب تشجيع كل من الأشخاص الأقل تعليماً والإناث والأشخاص ذوي الدخل المنخفض ليصبحوا مشمولين مالياً. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب تحديد "العقبات الحقيقية" التي تمنع الأشخاص الأردنيين من الاشتمال المالي، كما ينبغي تحديد السياسات اللازمة بهذا الصدد. وضمن هذا السياق، وفي أعقاب جلسة لتبادل الأفكار أقيمت في منتدى الاستراتيجيات الأردني مع 11من رؤساء أقسام الخدمات المصرفية للأفراد لبنوك مختلفة، فقد تم الخروج بعدد من **التوصيات التي يمكنها زيادة الاشتمال المالي في الأردن:**

1. **من المفيد النظر إلى كيفية تبسيط متطلبات وإجراءات فتح حساب بنكي.**
2. **يجب على أصحاب المصلحة إعادة دراسة قاعدة وجوب أن يكون عمر المستفيد 18 عاماً فأكثر لفتح حساب بنكي في الأردن، وإمكانية تغييرها إلى 15 عاماً فأكثر.**
3. **تنظيم وتعزيز الخدمات المالية المدفوعة مسبقاً كطريقة لزيادة الاشتمال المالي.**
4. **يجب تنظيم واعتماد التحقق الالكتروني (التوقيع الالكتروني).**
5. **ينبغي إعطاء البنوك "حوافز" لتوسيع نطاق تغطيتها الإقليمي من خلال حوافزلفتح فروع إضافية أوزيادة استخدام الفروع المتنقلة.**
6. **لا يزال العديد من الموظفين يحصلون على أجورهم نقداً. ينبغي عدم تشجيع هذا النموذج وتشجيع تحويل جميع الأجور والرواتب عبر تحويلات بنكية لحسابات الموظفين.**

المقدمة

دون وجود بنوك (وأسواق المالية) سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل على الوكلاء الاقتصاديين الاجتماع ومناقشة الفرص التجارية والدخول في اتفاقيات وعقود تجارية. وعلى وجه التحديد، تستجيب هذه المؤسسات المالية لمشكلتين عمليتين أساسيتين:

1. **يجب على من يمتلك المصادر المالية الفائضة للاستثمار أن يعرف الفرد أو المؤسسة التي تحتاج الى التمويل، وهذا الإجراء ليس عملياً بغياب البنوك والأسواق المالية.**
2. **يحتاج مزودو التمويل لمعرفة معلومات مالية ومعلومات أخرى مرتبطة بمن يحتاج رأس المال، ولا تعتبر هذه المهمة أيضا سهلة الإنجاز.**

وعلى الذين يملكون مصادر مالية يمكن استخدامها من قبل الآخرين أن يراقبوا ويقيّموا الأداء المالي لمستخدمي التمويل، ففي نهاية الأمر يحتاج هؤلاء الوكلاء أن يستعيدوا أموالهم مع عوائد عادلة، ولا يعتبر القيام بهذه العملية أمراً سهلاً وبطبيعة الحال دون اللجوء لخبرة البنوك.

يعمل كل من الأفراد والشركات والحكومات دائماً على تأسيس وتطوير البنوك (والمؤسسات المالية الأخرى) بدافع رئيسي لتحقيق الربح، وبالتالي خلق المنتجات والخدمات المالية. وبطبيعة الحال، تخضع هذه الأنشطة لإشراف السلطات التنظيمية مثل البنك المركزي. وكجزء رئيسي لأي نظام مالي والتنمية الخاصة به، كان دور البنوك في النمو الاقتصادي موضوعاً يهمّ كل من الباحثين وصنّاع السياسات والمراكز الفكرية والمنظمات الدولية. وفي الواقع، يذكر أن "مجموعة كبيرة من المؤلفات الاقتصادية تدعم الفرضية القائلة بأن الأداء والنمو الاقتصادي طويل الأمد والرفاه لأي بلد ما مرتبط إلى جانب العديد من العوامل الهامة ومنها درجة تنميتها المالية" (World Economic Forum).

ولقياس التنمية في أي نظام مالي لا يمكننا الاعتماد على مؤشر واحد فقط. وعلى أية حال، فإن الوصول إلى الخدمات المالية وحجم هذه الخدمات يعتبران من أهم المقاييس لتقييم هذه التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً أنه لا يمكننا الاستفادة من الوصول إلى الخدمات المالية وحجمها إن كان النظام المالي نفسه غير فعال.

ولغرض مقارنة البلدان حسب جودة تنميتها المالية، أطلق البنك الدولي قاعدة بيانات للتنمية المالية عبر الانترنت للعديد من الدول من حيث الأبعاد الرئيسية التالية:

1. **العمق المالي**
2. **الوصول المالي**
3. **فعالية الخدمات المالية**
4. **الاستقرار المالي**

وبينما يشمل مفهوم الاشتمال المالي مجموعة متنوعة من التعريفات، فإنه من الكافي الإقرار بأن "الاشتمال المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – مثل المعاملات المالية والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين – بحيث تكون مقدمة بطريقة مسؤولة ومستدامة" (World Bank).

ان مؤشر الاشتمال المالي العالمي (Global Findex) هو مؤشر يصدره البنك الدولي ويشمل خمسة أبعاد رئيسية لاستخدام الخدمات المالية وهي **الحسابات البنكية**

والادخاروالاقتراض وأنماط الدفع والتأمين. وبطبيعة الحال، يتضمن كل بعد من هذه الأبعاد على حدى عدداً من المؤشرات الفرعية.

وكمؤشر رئيسي لاستخدام الحسابات البنكية تم اختيار مؤشر نسبة الأشخاص (15 سنة فأكثر) الذين يملكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية (كالبنك أو اتحاد الائتمان أو مكتب البريد أو مؤسسة التمويل الميكروي).

واستناداً إلى الخبرة التراكمية للبنك الدولي في تحليل الاشتمال المالي حول العالم، فهنالك العديد من الملاحظات والنتائج، ومن بينها ما يلي:

1. **هنالك حوالي مليارِي شخص في العالم لا يملكون حساباً أساسياً.**
2. **في عام 2014 بلغت نسبة الشباب (15- 24 سنة) في العالم الذين يملكون حساباً مالياً حوالي 46% مقارنة بـ 66% من الراشدين الأكبر سناً (25 سنة فأكثر).**
3. **التزمت أكثر من 55 دولة بالاشتمال المالي منذ عام 2010، فقد قامت أكثر من 30 دولة بإطلاق استراتيجية وطنية بهذا الصدد أو تقوم حالياً بتطويرها.**
4. **وعلى الصعيد العالمي يعزوا 59% من الأشخاص الراشدين عدم امتلاكهم لحساب بنكي لنقص المال الكافي كسبب رئيسي.**

بالإضافة إلى البيانات المذكورة أعلاه، فإنه من المهم ملاحظة **أن الأدلة العالمية المتزايدة تظهر أن الوصول إلى الخدمات المالية يعزز رفاه الأسر المعيشية، ويقلل من التفاوت في الدخل، ويشجع أنشطة المشاريع الصغيرة، كما ويعزز النمو الاقتصادي الحقيقي.** وفي هذا السياق، فإنه لمن المؤسف إدراك حقيقة أن الاشتمال المالي في الأردن منخفض نسبياً، حيث بلغت ملكية الحسابات بين الأردنيين حوالي 24.6%. وقد كانت هذه النسبة للإناث مخيبة للآمال حيث بلغت 15.5%.

تبحث هذه الدراسة في قضية الاشتمال المالي في الأردن حيث يتألف التحليل من قسمين: في القسم الأول، تبحث الدراسة في أثر كل من نوع الجنس، والدخل، والتعليم ، والعمر على الاشتمال المالي، بينما تبحث في القسم الثاني تأثير الخدمات المصرفية للأفراد على أداء البنوك الأردنية المرخصة. وهذا الجانب مثير للاهتمام لأن الأدلة تبين أن زيادة الاشتمال المالي تؤثر إيجابياً على حجم الائتمان المصرفي للأفراد.

الاشتمال المالي في الأردن

1. الواقع الحالي

بالاستناد على نتائج تقديرات البنك الدولي ومن خلال مؤشر (Global Findex) وجد أن الاشتمال المالي في الأردن يساوي 24.6%. ومن المخيب للآمال بشكل أكبر حقيقة أن الاشتمال المالي بين الإناث قد بلغ 15.5% وبين الذكور 33.3%.

بمقارنة النسبة الحالية من السكان في الأردن الذين يملكون حساب بنكي والبالغة 24.6% مع الدول الأخرى، نجد أن هذه النسبة أقل بكثير من تلك الموجودة، على سبيل المثال، في فنلندا (100%) والبحرين (81.9%) والمملكة العربية السعودية (69.4%) وتركيا (56.7%). وفي واقع الحال فإن هذه النسبة المنخفضة تقترب من النسب في فلسطين (24.4%) وتونس (27.4%).

إن الاشتمال المالي المنخفض نسبياً في الأردن غير مشجع على الإطلاق. وفي الواقع فإن هذه القضية مهمة لعدة أسباب.

1. "إن تقديراتنا تقدم دليلاً على وجود علاقة قوية بين الاشتمال المالي ومعدلات الفقر" (Park and Mercado, 2015).
2. "إن زيادة الاشتمال المالي أو تقليل الاستبعاد المالي يقللان من التفاوت في الدخل في دول آسيا النامية" (Park and Mercado, 2015).
3. "كلما ازاد الاشتمال المالي كلما ازادت فعالية أسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية وهذا يساعد في جهود البنوك المركزية في المحافظة على استقرار الأسعار" (Mehrota and Yetman, 2015).
4. "أن الاشتمال المالي يزيد من إنتاجية العامل الكلية (الكفاءة) "كرواد الأعمال الموهوبين الذين يرغبون بتشغيل شركاتهم على نطاق أوسع" (Dabla-Norris et al., 2015).

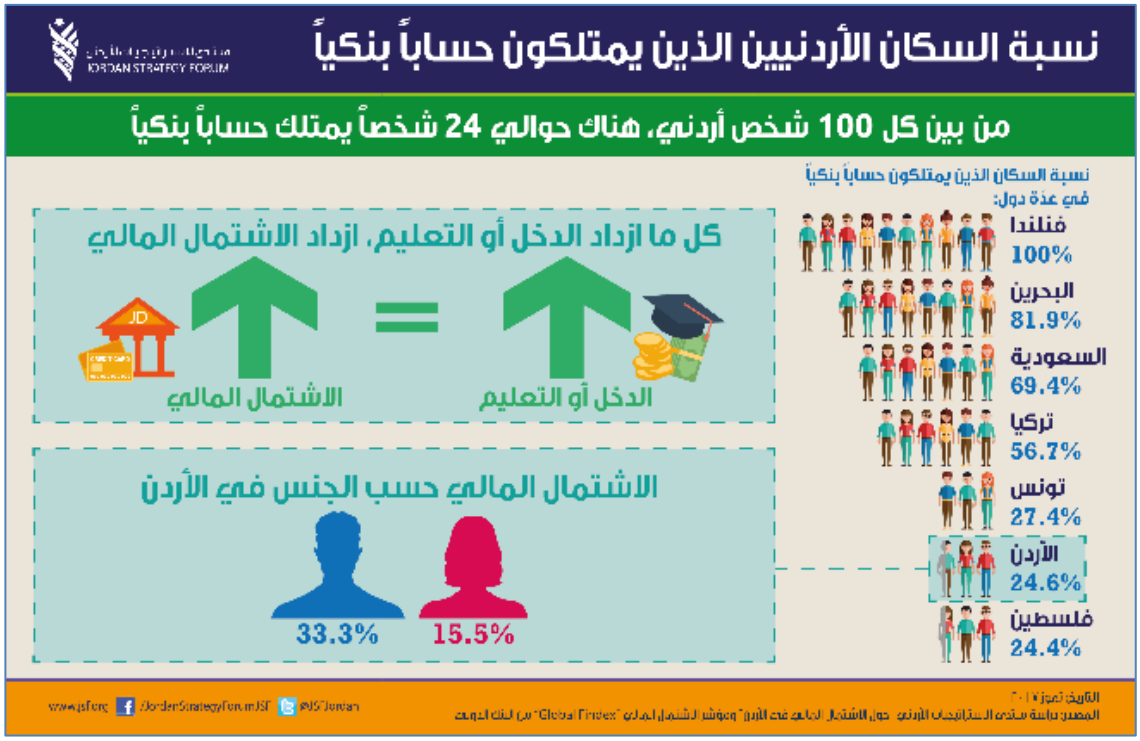

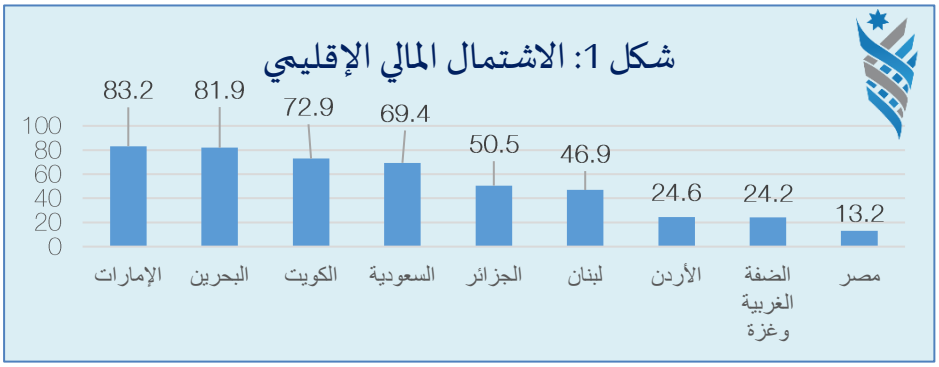

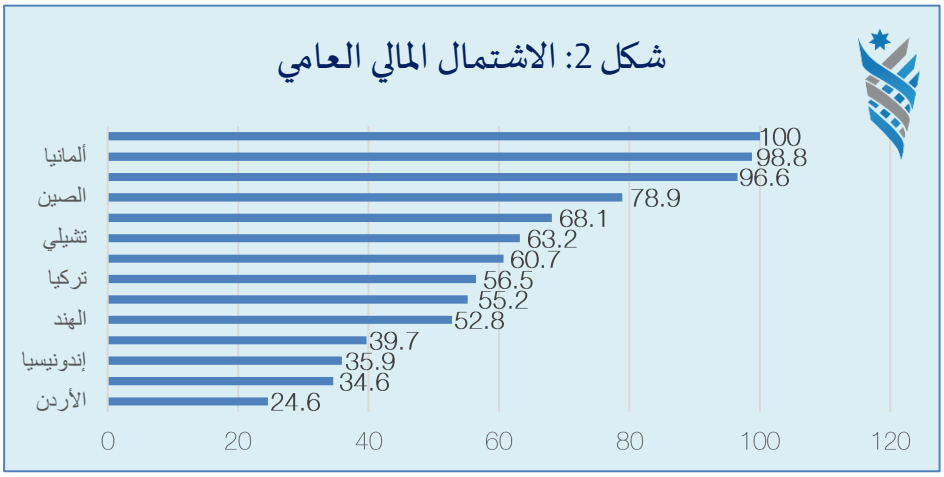

2. العوامل المؤثرة على الاشتمال المالي

أجرى البنك الدولي استبياناً لـ1000 فرد أردني لدراسة العوامل المؤثرة على الاشتمال المالي، وبناءً على نتائج الاستبيان قام المنتدى بدراسة كيفية تأثير خصائص الأفراد على الاشتمال المالي. ولقد تم إدراج المعلومات الأساسية لـ1000 فرد المستجيبين للاستبيان في الجدول 1 في الأسفل. أما النتائج الفنية فقد أدرجت في الملحق A (المربع 1 والجداول 1 إلى 3).

الجدول 1:الإحصاءات الوصفية الأساسية

المتغيرات	التعريفات	الوسط
الجنس	0 للأنثى، 1 ذكر	0.480
العمر	العمر بعدد السنوات	37.34
الأفقر شريحة	1 اذا كان الدخل في الشريحة الأولى وصفر خلاف ذلك	0.160
الشريحة الثانية	1 اذا كان الدخل في الشريحة الثانية وصفر خلاف ذلك	0.180
الشريحة الثالثة	1 اذا كان الدخل في الشريحة الثالثة وصفر خلاف ذلك	0.220
الشريحة الرابعة	1 اذا كان الدخل في الشريحة الرابعة وصفر خلاف ذلك	0.200
الشريحة الخامسة	1 اذا كان الدخل في الشريحة الخامسة وصفر خلاف ذلك	0.240
التعليم الثانوي	1 للتعليم الثانوي وصفر خلاف ذلك	0.670
التعليم العالي	ا للتعليم العالي وصفر خلاف ذلك	0.130

يمكننا من الجدول 1 ملاحظة أن الـ 1000 أردني الذين أجابوا على الاستبيان ينقسموا من حيث الجنس بالتساوي تقريباً، حيث بلغ متوسط قيمة الجنس (للإناث صفر وللذكور 1) 0.48. أما عن شرائح الدخل، تشير النتائج الى ما يلي: 16% من الأفراد ينتموا الى شريحة الدخل الأولى و24% الى شريحة الدخل الخامسة (لأعلى). وأخيراً يظهر الجدول 1 أن الذين حصلوا على مستوى التعليم الثانوي أو أقل هو 67% من المستجيبين .

وفيما يتعلق بالخصائص الفردية التي قد يكون لها تأثير على الاشتمال المالي، تشير النتائج إلى اربعة استنتاجات رئيسية، وهذه العوامل مدرجة أدناه وفقاً لدرجة تأثيرها على الاشتمال المالي (من الأكبر الى الأقل).

1. **كلما ارتفع مستوى التعليم كلما ازدادت احتمالية الحصول على حساب بنكي.**
2. **تقل احتمالية امتلاك حساب بنكي للإناث.**
3. **زيادة الدخل ترتبط بزيادة الاشتمال المالي.**
4. **كلما ازاد العمر تزداد احتمالية الاشتمال المالي.**

اضافة إلى ما تقدم، وبناءً على تحليل عينة الذكور وتحليل عينة الإناث كل على حدى، يمكننا الاقرار أيضاً بأن متغير التعليم يرتبط بشكل أوثق بالاشتمال المالي للذكور منه للإناث، غير أن تأثير العوامل الأخرى على الاشتمال المالي لم يعكس اختلافات كبيرة بين المجموعتين من العينات.

3. أبعاد الاشتمال المالي

هنالك مسألة مثيرة للاهتمام في موضوع الاشتمال المالي المنخفض نسبياً في الأردن، فالأدلة المتوفرة تشير إلى أن الوصول لخدمات مالية شاملة يؤثر إيجاباً على الائتمان المصرفي، وفيما يتعلق بهذه الملاحظة، فهناك أدلة هامة تظهر أن الأنظمة المالية الشاملة لها قوة تفسيرية للتغير في صافي حجم الائتمان من عوامل اخرى مثل رأسمال المصارف والمعلومات (DeHan, 2016).

ولأن الاشتمال المالي يعزز الائتمان المصرفي، قام المنتدى بدراسة 13 مصرف تجاري أردني خلال الفترة 2008 – 2015 من حيث تأثير الخدمات المصرفية للأفراد (تسهيلات الأفراد) على أدائها المحاسبي، وتم إدراج التحليل الفني للنتائج في الملحق B(المربع 2 والجدول 4).

واعتماداً على الإحصاءات المدرجة في الجدول 2 هناك العديد من الملاحظات إلا أننا سنسلط الضوء على 5 ملاحظات هامة منها:

1. **خلال الفترة 2008 – 2015 بلغت قيمة متوسط العائد على الأصول (ROA) لجميع المصارف الثلاثة عشر ما يعادل 1.29%، وكانت أعلى قيمة لهذا العائد ما يساوي 2.51% وأدنى قيمة -0.2%.**
2. **هناك اختلاف واضح بين البنوك من حيث محافظها الائتمانية فكانت أقل نسبة لقيمة الائتمان المصرفي للأفراد إلى إجمالي الائتمان ما يعادل 1.1% بينما بلغت أعلى نسبة 54.3%.**
3. **وبشكل مشابه للخدمات المصرفية للأفراد، تختلف البنوك قطاعي ائتمان الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يختلفان من حيث نسبتهما إلى الائتمان الإجمالي في عينتنا من البنوك.**
4. **بلغ متوسط نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع ما يساوي 26.16%. وإن كانت هذه النسبة مرتفعة، فهي ليست كتلك الموجودة على سبيل المثال في لبنان (أكثر من 150%) وفي مصر (حوالي 90%).**
5. **هناك بعض المصارف في العينة التي تشكل نسبة كبيرة من أصولها أوراق مالية حكومية (سندات). وتبلغ أعلى قيمة لنسبتها إلى إجمالي الأصول 36.62%.**

الجدول 2: الإحصاءات الوصفية لأداء البنوك

	الوسط	أعلى قيمة	أقل قيمة
العائد على الأصول (ROA)	0.0129	0.0251	-0.002
النقد الأجنبي(FE)	0.2616	0.6488	0.0010
التجزئة (RETAIL)	0.1917	0.5428	0.0108
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SME)	0.0932	0.2968	0.0000
الشركات (CORPORATE)	0.4623	0.8325	0.1185
السندات (BONDS)	0.2189	0.3662	0.0222
الملكية (EQUITY)	0.0788	0.2086	0.0218
الحجم (SIZE)	21.3216	23.9759	19.4353
العمولات(COM)	0.0068	0.0200	0.0016
اجمالي المصروفات (OVERHEAD)	0.0252	0.0429	0.0101

العائد على الأصول (صافي الدخل مقسوماً على إجمالي الأصول). أما العوامل الأخرى فهي الودائع بالعملات الأجنبية الى اجمالي الودائع (FE)، وحجم التسهيلات الائتمانية للأفراد الى اجمالي التسهيلات الائتمانية (RETAIL)، ونسبة التسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات (SME) ، ونسبة التسهيلات للشركات الكبرى إلى إجمالي التسهيلات (CORPORATE) ، وحجم الموجودات المالية (اذونات خزينة وسندات) إلى إجمالي الأصول (BONDS) ونسبة رأس المال المدفوع الى إجمالي الأصول (EQUITY) ، واللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (SIZE) ، ونسبة صافي ايرادات العمولات الى اجمالي الدخل التشغيلي(COM) ، ونسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الأصول (OVERHEAD).

وفيما يتعلق بأداء البنوك، تشير نتائج تحليل المنتدى الى ثلاثة استنتاجات رئيسية هي:

1. **إن البنوك التي تقرض الأفراد بشكل كبير تكسب في المتوسط عائداً أعلى على الأصول. وعلى الرغم من أن هذه البنوك تتحمل نفقات إدارية أكبر عندما تتعامل مع الأفراد، فإن دوران رأس المال لقطاع الأفراد أكبر وكنتيجة لذلك تكون الخدمات المصرفية للأفراد مربحة بشكل أكبر. ولقد وجد أيضا أن البنوك التي تقرض الأفراد بشكل أكبر تميل إلى تحقيق صافي هامش فائدة أعلى ((إيرادات الفوائد – نفقات الفوائد) / إجمالي الأصول)).**
2. **إن البنوك التي تقدم تسهيلات لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وقطاع الشركات بشكل أكبر لا تحقق أداءً متفوقاً.**
3. **وفيما يتعلق بأثر المتغيرات الأخرى على أداء البنوك فإنها تعكس ما هو متوقع:**

أولاً: حجم الودائع بالعملات الأجنبية يؤثر إيجابياً على ربحية البنوك (ROA).

ثانياً: البنوك الأقل فعالية (اجمالي المصروفات) تحقق عوائد محاسبية أقل.

ثالثاً: تميل البنوك التي تعتمد على دخلها من العمولات إلى تحقيق أرباح أعلى.

رابعاً: تستفيد البنوك من اقتصاديات الحجم (Economies of Scale) وذلك من خلال التأثير الايجابي لحجم البنك على العائد.

خامساً: حجم استثمار البنوك في الأوراق المالية الحكومية (السندات) يؤثر سلبياً على العائد على الأصول.

أخيراً: ليس لرأس المال أي تأثير على الربحية.

ملخص النتائج والتوصيات

"يلعب الوصول إلى الخدمات المالية دوراً حاسماً في عملية التنمية وذلك من خلال تسهيل النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في الدخل. وتتيح أنظمة الاشتمال المالي للفقراء تسهيل استهلاكهم وتأمين أنفسهم ضد العديد من نقاط الضعف الاقتصادية التي يواجهونها، مثل الأمراض والحوادث والسرقة والبطالة، مما يمكّن الفقراء من الادخار والاقتراض لبناء الأصول الخاصة بهم ولعمل استثمارات في التعليم ومشاريع ريادية لتحسين معيشتهم. إن الاشتمال المالي له أهمية خاصة بالنسبة للفئات المحرومة مثل الفقراء والنساء والشباب والمجتمعات النائية. ولهذه الأسباب، اكتسب الاشتمال المالي أهمية بارزة في السنوات الأخيرة كهدف من أهداف السياسة العامة لتحسين حياة الفقراء." (Demirguc-Kunt and Klapper 2017)

وبإيجاز، بالاستناد إلى بيانات (Global Findex) البنك الدولي، من المؤسف ملاحظة أن الاشتمال المالي باستخدامه على شكل حسابات بنكية هو منخفض نسبيا بالأردن (24،6%)، وهذه النسبة ليست أقل من تلك الموجودة في دول أخرى فحسب، مثل فنلندا (100%) أو ألمانيا (98.8%)، بل إنها أقل كذلك من نسبة الاشتمال المالي في الهند (52.8%) وفي غانا (34.6%).
باستخدام بيانات البنك الدولي (Global Findex) (استبيان لـ 1000 شخص أردني)، فإن تحليلاتنا الإحصائية تشير إلى أن كل من التعليم والجنس والدخل تعتبر خصائص فردية حاسمة تؤثر على الاشتمال المالي .

ولأن الازدياد في مستويات الاشتمال المالي تعزز نمو الخدمات المصرفية للأفراد (وحجم التسهيلات الائتمانية للأفراد)، فقد تم دراسة تأثير هذا النشاط الاقتصادي (وحجم التسهيلات الائتمانية للأفراد) على أداء البنوك الأردنية المرخصة. ولا يمكن للنتائج أن تكون مشجعة أكثر مما وجد، فهذه النتائج تشير إلى أن الخدمات المصرفية للأفراد تؤثر بشكل إيجابي على أداء البنوك (العائد على الأصول).

بالاستناد إلى النتائج، نقدم عدد من التوصيات للسياسة العامة.

أولا: من مصلحة الجهاز المصرفي في الأردن أن يعزز الاشتمال المالي على المستوى الوطني، فهذا الجانب لا يهم الأفراد المعنيين فقط (العملاء المحتملين)، ولكنه مهم أيضا لأداء البنوك نفسها، ولأداء الاقتصاد الوطني.

ثانيا: لتعزيز الشمول يجب تشجيع كل من الأشخاص الأقل تعليماً والإناث والأشخاص ذوي الدخل المنخفض ليصبحوا مشمولين مالياً.

يجب تحديد **"العقبات الحقيقية"** التي تمنع الأردنيين من الاشتمال المالي و تحليل السياسات المتبناة بهذا الصدد. وضمن هذا السياق وفي أعقاب جلسة عصف ذهني أقيمت في منتدى الاستراتيجيات الأردني مع 11 من رؤساء أقسام الخدمات المصرفية للأفراد في بنوك مختلفة، تم الخروج بعدد من التوصيات منها:

1. **من المفيد النظر إلى كيفية تبسيط متطلبات وإجراءات فتح حساب بنكي.**
2. **يجب على أصحاب المصلحة إعادة دراسة قاعدة وجوب أن يكون عمر المستفيد 18 عاماً فأكثر لفتح حساب بنكي في الأردن، وإمكانية تغييرها إلى 15 عاماً فأكثر.**
3. **تنظيم وتعزيز الخدمات المالية المدفوعة مسبقاً كطريقة لزيادة الاشتمال المالي.**
4. **يجب تنظيم واعتماد التحقق الالكتروني (التوقيع الالكتروني).**

5. ينبغي إعطاء البنوك "حوافز" لتوسيع نطاق تغطيتها الإقليمي من خلال فتح فروع إضافية أو زيادة استخدام الفروع المتنقلة.

6. لا يزال العديد من الموظفين يحصلون على أجورهم نقداً. ينبغي عدم تشجيع هذا النموذج وتشجيع التحويلات المصرفية.

المراجع

Dabla-Norris, E., Ji, Y., Towsend, R. and Unsal, F. (2015), Identifying Constraints to Financial Inclusion and their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for policy, IMF Working Paper No. 22.

DeHan, Chase, Determinants of Financial Development: How Equality of Access Impacts Private Credit (June 9, 2016). Available at SSRN:https://ssrn.com/abstract=2792829

Demiguc-Kunt, A., Klapper, L. and Dinger, D. (2017), "Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Literature, Policy Research Working Paper No. 8040, The World Bank Group.

Demirguc-Kunt, A. and Klapper, L. (2017),"Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex)", The World Bank / Development Research Group.

Mehorata, A. and Yetman, J. (2015), Financial Inclusion – Issues for Central Banks, BIS Quarterly Review, March, p. 83-96.

Park, C. and Mercado, R. (2015), Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia, Asian Development Bank Working Paper No. 426.

Svirydzenka, K. (2016), "Introducing a New Broad-Based Index of Financial Development", IMF Working Paper No. 16/5/

الملحق أ

المربع 1

لتقييم محددات الاشتمال المالي نعمل على إجراء التقديرات اللوغاريثمية للمعادلة التالية:

$$X_i = \alpha + \beta * Gender_i + \sigma * Age_i + \Phi * Income_i + \rho * Education_i + \varepsilon_i$$

حيث أن X هو متغير الاشـــتمال المالي و i يمثل الفرد. وكما هو متوقع في مثل هذه التمارين، يتم تقســـيم الدخل إلى فئات (من أول أفقر فئة إلى رابع أفقر فئة) وهي متغيرات وهمية. بالإضـــافة إلى ذلك، فإن قضـــية الجنس يتم تقديمها كمتغير وهمي (1 للإناث وصـــفر لغير ذلك). وبطريقة مشـــابهة، فإن التعليم يتم تقســـيمه إلى متغيرين (1 إن كان الفرد ذو تعليم ثانوي أو تعليم عالي وصفر غير ذلك). وبالنسبة للعمر فهو مساوٍ لعدد السنوات.

تم إدراج النتائج كما يلي:

1. الجدول 1 تم إدراج كل الأفراد (ذكور وإناث)
2. الجدول 2 تم إدراج الإناث فقط
3. الجدول 3 تم إدراج الذكور فقط

الجدول 1: محددات الاشتمال المالي (كل العينة)

المتغير	المعامل
الجنس	1.29*
العمر	0.05*
الدخل – أول أفقر 20%	-1.22*
الدخل – ثاني أفقر 20%	-1.15*
الدخل – ثالث أفقر 20%	-0.99*
الدخل – رابع أفقر 20%	-0.37*
التعليم الثانوي	1.07*
التعليم العالي	2.23*
Psedo R^2	0.31
تسجيل احتمال	984.98
* تعطي دلالة عند مستوى 99%	

الجدول 2: محددات الاشتمال المالي (الإناث فقط)

المتغير	المعامل
الجنس	0.04*
العمر	-1.23*
الدخل – أول أفقر 20%	-1.59*
الدخل – ثاني أفقر 20%	-0.98*
الدخل – ثالث أفقر 20%	-0.31*
الدخل – رابع أفقر 20%	1.13*
التعليم الثانوي	2.25*
التعليم العالي	0.20
Psedo R^2	432.56
* تعطي دلالة عند مستوى 99%	

الجدول 3: محددات الاشتمال المالي (الذكور فقط)

المتغير	المعامل
الجنس	0.05*
العمر	-1.27*
الدخل – أول أفقر 20%	-0.94*
الدخل – ثاني أفقر 20%	-1.04*
الدخل – ثالث أفقر 20%	-0.47*
الدخل – رابع أفقر 20%	0.97*
التعليم الثانوي	2.8*
التعليم العالي	0.28
Psedo R^2	549.11
* تعطي دلالة عند مستوى 99%	

الملحق ب

المربع 2

لدراسة تأثير الائتمان المصرفي للأفراد على الأداء المصرفي نقدر نموذج الانحدار التالي:

$$ROA_{i,t}=\beta_1 FE_{i,t}+\beta_2 RETAIL_{i,t}+\beta_3 BONDS_{i,t}+\beta_4 EQUIT_{i,t}+\beta_5 SIZE_{i,t}+\beta_6 COM_{i,t}+\beta_8 OVERHEAD_{i,t}+\varepsilon_{i,t}$$

حيث i تشير إلى المصارف (i= 1, ..., 13) و t تدل على الزمن (t = 1, ..., T = 2008-2015).

إن المتغير التابع هو العائد على الأصول (ROA). أما المتغيرات المستقلة، فهي الودائع بالعملات الأجنبية الى اجمالي الودائع (FE)، وحجم التسهيلات الائتمانية للأفراد الى اجمالي التسهيلات الائتمانية (RETAIL)، ونسبة التسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات (SME) ، ونسبة التسهيلات للشركات الكبرى إلى إجمالي التسهيلات (CORPORATE) ، وحجم الموجودات المالية (اذونات خزينة وسندات) إلى إجمالي الأصول (BONDS) ونسبة رأس المال المدفوع الى إجمالي الأصول (EQUITY) ، واللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (SIZE) ، ونسبة صافي ايرادات العمولات الى اجمالي الدخل التشغيلي(COM) ، ونسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الأصول (OVERHEAD). أدرجت النتائج في الجدول 4 في الأسفل.

الجدول 4: نتائج الانحدار لائتمان التجزئة

المتغير	المتغير غير المستقل:ROA	
	المعامل	t-Statistic
النقد الأجنبي (FE)	0.0124	4.4424*
التجزئة (RETAIL)	0.0100	2.4715**
السندات (BONDS)	-0.0029	-0.7737
القيمة المالية (EQUITY)	0.0001	0.0120
الحجم (SIZE)	0.0008	9.7308*
العمولة (COM)	0.2284	1.6984***
النفقات غير المباشرة (OVERHEAD)	-0.3729	-8.5578*
Adj. R-Squared	0.7440	
F-Statistic	50.8844*	
D-W Statistic	1.9246	

*، **، *** تعطي دلالة على مستويات 99 و 95 و 99 على التوالي.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧٦ ٦٥٦٦ ٩٦٢+ فاكس: ٦٣٧٦ ٦٥٦٦ ٩٦٢+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF